

**استبيان حول الخطوات المتخذة من قبل الدول الأعضاء
تنفيذاً لتوافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية
الصادر عن الدورة الثلاثين للإسكوا في 28 حزيران/يونيو 2018**

اسم الدولة	المملكة الأردنية الهاشمية
تعليمات:	<p>ملاحظة: تنشر هذه الوثيقة كما وردت من الدولة المعنية، من دون تحرير رسمي.</p> <p>تم تطوير هذا الاستبيان تنفيذاً لتوصية اللجنة التنفيذية في اجتماعها الخامس بأهمية تعزيز متابعة تنفيذ "توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية" من قبل الدول الأعضاء من خلال آلية المتابعة. وسيخصص بند في الاجتماع السادس للجنة التنفيذية للإسكوا، المقرر عقده في 15 و16 حزيران/يونيو 2019، لتقوم كل دولة بعرض التقدم المحرز على المستوى الوطني وفقاً لهذا الاستبيان الاسترشادي. عند الحاجة إلى الاستفسار، نرجو التكرم بالتواصل مع السيد كريم خليل أمين سر الإسكوا عبر البريد الإلكتروني: Khalil31@un.org. وقد صُمم الاستبيان ليعكس كافة محاور التوافق من خلال أسئلة محددة تمكّن الإجابة عليها تحديد ما إذا كان الإجراء قد تم تنفيذه أم لا.</p> <p>نرجو التكرم بوضع إشارة على الإجابة المناسبة لكل سؤال وذكر أمثلة تتعلق بالتوصيات.</p>
نظم تكنولوجيا موازنة	<p>سنسعى إلى وضع سياسات وطنية وإقليمية تدعم تطوير نظم تكنولوجيا مكيّفة حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية في البلدان العربية، قادرة على جذب استثمارات القطاع الخاص، وعلى تشجيع الابتكار، ولا سيما تطوير المحتوى التكنولوجي المحلي وريادة الأعمال. وسنضع مقترحات للسياسات التشريعية والمالية لزيادة الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، وتشجيع رواد الأعمال والمستثمرين على استكشاف فرص الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة عن طريق الحوافز الموجهة.</p>
<p>1. هل من تشريعات وطنية أو سياسات جديدة تم اقتراحها أو وضعها أو تحديثها تخص الاستثمار في التكنولوجيا؟ هل هناك جهود لتطوير المحتوى التكنولوجي المحلي؟ يرجى ذكر أمثلة.</p> <p style="text-align: center;">السياسة العامة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2018:</p> <ul style="list-style-type: none"> • (65) تطلب الحكومة من هيئة الاستثمار، وبدعم من جمعيات تكنولوجيا المعلومات و السفارات الأردنية، تطوير وإدارة برنامج لتسويق صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى الدول التي تعاني من نقص في مهارات تكنولوجيا المعلومات والتي تحتاج إلى الحلول التي تبيعها شركات تكنولوجيا المعلومات الأردنية، والتي قد تحتاج إلى الاستعانة بالمصادر الخارجية في إجراءات العمل. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يستهدف البرنامج التسويقي شركات تكنولوجيا المعلومات الدولية والوطنية الكبيرة التي قد تعمل كقنوات لحلول تكنولوجيا المعلومات الأردنية أو تستخدم شركات تكنولوجيا المعلومات من أجل تطوير أو تكامل النظم الداخلية الخاصة المرتبطة بمنتجاتها وخدماتها. وتتوقع الحكومة أن تواصل جمعيات تكنولوجيا المعلومات في متابعة التطورات التي تحدث في أسواق وقطاعات تكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على الأسواق التي تتواجد بها الشركات الأردنية، وإبقاء الشركات الوطنية على دراية بهذه التطورات. • (66) تطلب الحكومة من هيئة الاستثمار العمل على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وفي هذا الصدد، يمكن لهيئة الاستثمار ترويج ميزات الأردن كمركز للمهارات، وكموقع لمراكز الاتصال ولعملية الاستعانة بالمصادر الخارجية في إجراءات الأعمال وكموقع لمراكز البيانات الوطنية والدولية. • (67) يتواجد عدد كبير من الشركات الصغيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات غير القادرة على الاستثمار في تطوير منتجات أو خدمات جديدة بمفردها، أو المشاركة في مشاريع كبيرة من تلقاء نفسها بسبب حجمها الصغير ومواردها المالية المحدودة؛ وعليه ستشجع الحكومة، من خلال إجراءات مشترياتها لخدمات تكنولوجيا المعلومات، اندماج شركات الأعمال في قطاع تكنولوجيا المعلومات من أجل انشاء شركات أعمال بحجم مناسب للاستثمار في مجال تطوير الملكية الفكرية، ولتنفيذ المشاريع وتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات للحكومة والشركات من جميع الأحجام في المنطقة العربية. وسيتم وضع إجراءات المشتريات الحكومية للعقود الكبيرة لتطوير تكنولوجيا المعلومات وعقود 	

الاستعانة بالمصادر الخارجية بشكل يسمح للشركات الأردنية الصغيرة بالمشاركة معاً وتشكيل كيانات كبيرة يكون لديها العديد من المهارات والخبرات التي يمكنها من التقديم في عطاءات هذه العقود. وتتوقع الحكومة أن تشجع تجربة العمل المشتركة في مثل هذه العقود على تشكيل كيانات أكبر من خلال عمليات اندماج رسمية بين الشركات المشاركة في هذه العقود.

- (68) تلتزم الحكومة بالإعفاءات المعتمدة في عام 2016 لتحفيز قطاع تكنولوجيا المعلومات، وجذب استثمارات جديدة وزيادة عدد الوظائف المتاحة في الأردن.
- (69) ستستمر الحكومة من خلال شركة الصندوق الاردني للريادة، والذي يديره البنك المركزي الأردني، في تقديم الدعم المالي للمشاريع المؤهلة.
- (70) بالإضافة لذلك على هيئة الاستثمار وضع برنامج تمويل ودعم لشركات تكنولوجيا المعلومات الناشئة بهدف تطوير وتسويق الملكية الفكرية المرتبطة بها، وسيوفر هذا البرنامج إطاراً للمستثمر الملاك (Angel Investor) وغيره على توفير التمويل واحتضان هذه الشركات بما في ذلك تلك التي تهدف إلى تسويق الأبحاث الأكاديمية في تكنولوجيا المعلومات.
- (71) تعاني شركات تكنولوجيا المعلومات الناشئة في الغالب، من العوائد المحدودة أو المنعدمة في مرحلة البداية، بالإضافة إلى كونها مثقلة بالدفعات الإلزامية التي لا ترتبط بإيراداتها أو أرباحها، وعليه ستقوم الحكومة بمنح فترة إعفاء لهذه الشركات من اقتطاعات الضمان الاجتماعي الذي سيشجع المزيد من رجال الأعمال على إنشاء أعمال تجارية.

اولا : الاعفاءات والحوافز المطبقة منذ شهر 2016/4:

- الغاء أنشطة قطاع تكنولوجيا المعلومات من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية عند شراء السلع أو الخدمات من داخل المملكة أو الاستيراد من الخارج.
 - الغاء أنشطة القطاع من ضريبة المبيعات عند بيع الخدمات .
 - تخفيض ضريبة الدخل المفروضة على دخل أنشطة تكنولوجيا المعلومات الى 5% بدلاً من 20%.
 - الغاء صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات ومنذ عام 2015.
 - شمول قطاع تكنولوجيا المعلومات تحت مظلة القروض الميسرة من البنوك التجارية وبسعر فائدة لا يزيد عن 5%.
 - إلغاء شرط وجود حد ادنى للاستثمارات غير الاردنية وعدم تقييد الاستثمار في القطاع.
- ثانياً: يجري العمل حالياً اعداد اطار قانوني للريادة والشركات الناشئة.

2. هل من أمثلة على مبادرات جديدة ومحددة لتشجيع ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا؟ الرجاء ذكرها.

أولاً: مشروع تحويل 80 محطة معرفة الى حاضنات أعمال : يتضمن المشروع تحويل 80 محطة معرفة الى حاضنات أعمال لاحتضان الأفكار الريادية خلال العامين 2019-2020، موزعة على جميع أنحاء المملكة، لإتاحة الفرص للشباب للبدء بمشاريعهم الخاصة من المحافظات وتأسيس شركات ريادية حيث سيتم تحويل 40 محطة معرفة الى حاضنات أعمال خلال العام 2019 كمرحلة أولى من المشروع.

ثانياً: تشبيك ريادي الاعمال مع المستثمرين : startup pitch تتضمن المبادرة التشبيك ما بين ريادي الاعمال في الأردن والمستثمرين الأردنيين في الامارات العربية المتحدة لتبني المشاريع الريادية من خلال الدخول في شراكات استراتيجية من خلال تقديم الدعم المالي والتقني، ويهدف:

1. تعزيز الاستثمار لريادي الاعمال (اصحاب الشركات الناشئة).
2. فتح الاسواق الاقليمية والدولية امامهم.

<p>ثالثاً: إعداد إطار تشريعي للشركات الناشئة: تتضمن المبادرة إعداد إطار قانوني للشركات الريادية الناشئة لتشجيع الريادة في الأردن وتعزيزها وبما يضمن وجود بيئة محفزة للاستثمار ، وبهدف:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تطوير بيئة عمل محفزة لنشوء الشركات الريادية الجديدة وتطويرها. 2. تشجيع ريادة الأعمال في الأردن. 3. خلق بيئة تشريعية محفزة للشركات الناشئة بشكل يضمن تطورها المستمر في الأردن. 	
<p>نظم تكنولوجيا موازنة</p>	<p>سنعمل على مراجعة النظم الضريبية ونظم الحماية الاجتماعية، واعتماد سياسات مرنة تسهل تبني التكنولوجيات الجديدة وتوجيهها، وتساعد العاملين وأصحاب الأعمال على التكيف مع المطالب الجديدة، وتضمن تعميم المكاسب على نطاق واسع؛</p>
<p>3. هل تم تحديث للأنظمة الضريبية لدعم تبني التكنولوجيات الجديدة؟ الرجاء ذكر أمثلة.</p> <p>نعم ، تم ذكرها بالسابق ضمن الاعفاءات من الضرائب ، تضمين الأنشطة الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات ضمن الاستفادة من الاعفاءات والحوافز مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بوابات الانترنت والمحتوى • خدمات مراكز التعاقد الخارجي (التعهيد) • المحتوى الرقمي والالعاب الالكترونية • معالجة البيانات الرقمية 	
<p>4. هل تم تطوير برامج حماية اجتماعية للتعامل مع التحديات التي تفرضها التكنولوجيات الجديدة على سوق العمل؟ الرجاء ذكر أمثلة.</p> <p>تقوم هيئة تنظيم الاتصالات بعمل برامج توعيه بهذا الخصوص.</p>	
<p>نظم تكنولوجيا موازنة</p>	<p>سنعاون في وضع استراتيجيات إقليمية تسهل نقل التكنولوجيا، وفي تعزيز التأزر بين مؤسسات البحث العلمي وقطاع الصناعة، لسد النواقص في الإنتاجية الصناعية وبناء القدرة التنافسية، وبالتالي الحد من التبعية في التكنولوجيا؛</p>
<p>5. هل هناك نماذج ناجحة في الفترة الأخيرة للربط بين مخرجات البحث العلمي والقطاعات الصناعية المختلفة؟</p>	
<p>نظم تعليم متطورة لفرص عمل لائق</p>	<p>سنعمل على تسهيل عملية إدماج خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس في سوق العمل، من خلال موازنة مخرجات التعليم مع الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل، وسنسعى إلى توسيع فرص التعليم الجيد في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بحيث يصبح متوفراً ومتاحاً وميسوراً، وإلى بناء المهارات الرقمية في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. وسنعمل على تحسين التعليم والتدريب المهني وتوسيع آفاقه لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لليوم، وبفرص التعلم مدى الحياة، فيرضون طموحاتهم الشخصية ويلبون احتياجات سوق العمل؛</p>
<p>6. ما هي أبرز البرامج الخاصة بإعادة تدريب خريجي الجامعات ليكونوا أكثر قدرة على الاندماج في سوق العمل، وخاصة في قطاع التكنولوجيا؟</p> <p>أولاً: برنامج تدريب وتشغيل الخريجين: (GIP) وهو برنامج وطني قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإطلاقه في شهر أيار عام 2009 كمبادرة ملكية سامية يتم تنفيذها من خلال الوزارة وبالشراكة مع صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، وقد تم إطلاق المرحلة الثامنة للبرنامج للعام الحالي ويهدف الى تدريب 500 خريج من خريجي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع الجامعات الحكومية وشركات القطاع الخاص كالتالي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. التدريب في شركات القطاع الخاص: يعمل البرنامج على توفير حوافز ودعم حكومي للتعين في القطاع الخاص حيث تقوم الحكومة بدفع 50% من مكافأة المتدرب طوال مدة التدريب (12 شهراً) ويتم التدريب والتشغيل في مواقع العمل لدى الشركات بموجب اتفاقيات موقعة تبين التزامها بتنفيذ البرنامج. ويرتب على الشركة دفع 50% من رواتب الموظفين المتدربين فقط. 	

2. التدريب في الجامعات الحكومية: بهدف توفير فرص عمل أكثر لأبناء المحافظات، يعمل البرنامج على توفير حوافز ودعم حكومي للتدريب في الجامعات الحكومية حيث تقوم الحكومة بدفع 100% من مكافأة المتدرب طوال مدة التدريب (12 شهراً)، ويتم التدريب والتشغيل في مواقع العمل لدى الجامعات بموجب اتفاقيات موقعة تبين التزامها بتنفيذ البرنامج.

ثانياً: تدريب 500 خريج على أحدث المهارات التقنية بالتعاون مع جامعة الحسين التقنية: مبادرة تم إطلاقها مع بداية عام 2019 لتدريب 500 خريج من خريجي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من غير العاملين وتزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل في المملكة الأردنية الهاشمية حيث سيتم تدريبهم على أحدث المهارات المطلوبة في سوق العمل وتشبيكهم مع القطاع الخاص. وحيث يشمل برنامج التدريب المواضيع التالية:

- الدورات الفنية المتخصصة.
- التدريب على المهارات الحياتية.
- اللغة الانجليزية.

تهدف هذه المبادرة الى:

1. اعداد خريجي القطاع لسوق العمل بغاية توفير فرص عمل ل 500 خريج.
2. اكساب الخريجين المهارات الفنية الحديثة ولغات البرمجة والمهارات الحياتية ، اضافة الى اللغة الانجليزية.
3. تقليل البطالة في القطاع وتحفيز القطاع الخاص على التوظيف.

ثالثاً: مبادرة مليون مبرمج أردني : وهي مبادرة ستطلق خلال النصف الثاني من العام الحالي وبالتعاون ما بين الجانب الإماراتي والجانب الأردني حيث تهدف المبادرة إلى تزويد الشباب الأردني بالقدرات والمهارات الأساسية التي سيحتاجونها في الحصول على فرص عمل في المستقبل، فتزودهم بمهارات لغة العصر – لغة البرمجة – من خلال دورات تدريبية مجانية عبر الأنترنت، وحيث يتكون البرنامج التدريبي من أربعة مسارات هي الأكثر طلباً في مجال البرمجيات. وحيث تهدف المبادرة الى:

1. تشجيع الشباب على رفع مهاراتهم وتطويرها في مجال البرمجيات.
2. تزويد الشباب بالقدرات والمهارات الأساسية التقنية والتي تؤهلهم للانخراط بسوق العمل.
3. إتاحة التدريب على أحدث مساقات البرمجة بشكل سهل ومجاني عبر الأنترنت لمساعدتهم على إتقان لغة البرمجة والتفوق فيه.
4. تحفيز الشباب على مهارة التعلم الذاتي.
5. تأهيل وصقل مهارات الشباب وإثراء معارفهم وتطوير قدراتهم وبناء خبراتهم في مجالات العلوم المتقدمة.
6. مساعدتهم للحصول على فرص عمل.

7. هل هناك جهود لتطوير التعليم والتدريب المهني في بلدكم؟

هنالك عدة مؤسسات حكومية وأهلية وخاصة تعنى بهذا الموضوع مثل مؤسسة التدريب المهني الحكومية

إنسجاماً مع الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025) فقد صدر قانون تنظيم العمل المهني المعدل وكذلك صدر قانون تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية بحيث سيكون هناك جهة واحدة تعنى بالتعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن الأمر الذي يتطلب إلغاء وتعديل العديد من التشريعات مما يستدعي تعديل الهياكل التنظيمية ونظم التنظيم الإداري للمؤسسات الخاضعة للقانون الجديد.

نظم تعليم متطورة لفرص عمل لائق	سنسعى إلى سد الفجوة المستمرة بين الجنسين في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في جميع أنحاء المنطقة، وزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي، ووضع السياسات التي تنظم استخدام التكنولوجيا والابتكار وتنفيذها من منظور المساواة بين الجنسين؛
-----------------------------------	---

8. هل من مبادرات تم اقتراحها أو وضعها لزيادة نسب الإناث في تعلّم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؟

التعاون مع مؤسسة التعليم لأجل التوظيف / صندوق مشاريع المرأة العربية بهدف فتح آفاق التعاون في مجال تمكين الاسر و المرأة في الأردن والاستفادة من الإرشادات والخدمات والبيانات المتوفرة لدى الجهتين لتحقيق غايتها من خلال العمل على إنشاء وحدة لتمكين المرأة في الوزارة ووضع خطة عمل خاصة بهذه الوحدة بحيث تعنى بإنشاء روابط السوق الفعالة والمستدامة بين المرأة وقطاعات تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى استبقاء وتحديث قاعدة بيانات النساء المشاركين في المبادرات.

أما فيما يتعلق بمشاريع ومبادرات الوزارة المختلفة والتي توفر فرصاً للتدريب والتشغيل للخريجين تأخذ الوزارة بعين الاعتبار توافر نسبة جيدة من الاناث للاستفادة من هذه المشاريع والمبادرات، حيث بلغت نسبة تدريب وتشغيل الاناث الخريجات بتخصصات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ضمن مبادرات الوزارة كالآتي:

- 47% من متدربي مبادرة تدريب وتشغيل الخريجين خلال المراحل السبعة للبرنامج 2009-2018.
- 90% من متدربي مبادرة تفعيل مكاتب البريد لتقديم الخدمات الحكومية الالكترونية.
- 51% من متدربي برنامج التدريب على المهارات الحياتية وتطبيقات الموبايل.
- 87% من متدربي برنامج التدريب مع جامعة الحسين التقنية لمرحلته الاولى.

9. هل من سياسات وطنية تم اقتراحها أو وضعها تشجّع على مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي؟

السياسة العامة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد 2018، المادة (88) على وزارة العمل والبلديات ذات الصلة تسهيل وتشجيع الفرص للعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخاصة النساء منهم، للعمل من منازلهم كموظفين. ونظرا لأن العديد من النساء يتوقفن عن العمل بمجرد أن يصبحن أمهات، وبالتالي يفقد الاقتصاد الوطني المهارات التي حصلن عليها، ونظرا لأن النساء يشكلن نسبة عالية من العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات، فإن خسارتهن ملحوظة بصفة خاصة في هذا القطاع. ورد في السياسة العامة لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2018 والتي ما زالت في مرحلة الموافقة النهائية جزء خاصاً بتمكين المرأة تحت بند العمل من المنزل.

3.3.2 العمل من المنزل

(88) على وزارة العمل والبلديات ذات الصلة تسهيل وتشجيع الفرص للعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخاصة النساء منهم، للعمل من منازلهم كموظفين. ونظرا لأن العديد من النساء يتوقفن عن العمل بمجرد أن يصبحن أمهات، وبالتالي يفقد الاقتصاد الوطني المهارات التي حصلن عليها، ونظرا لأن النساء يشكلن نسبة عالية من العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات، فإن خسارتهن ملحوظة بصفة خاصة في هذا القطاع.

الإدماج الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا	سنسعى إلى نشر التكنولوجيا المساعدة لضمان الدمج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة، حسب المعايير المتفق عليها دولياً. وسنعمل على إيصال فوائد التكنولوجيا
	والابتكار إلى المجتمعات المحلية النائية والفئات المعرضة للمخاطر والمجتمعات التي تعرضت مدنها إلى التدمير بسبب النزاعات والصراعات، في إطار السعي إلى ترسيخ العدالة الاجتماعية؛

10. ما هي أهم الإجراءات المتخذة لتشجيع نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات التكنولوجية؟

بالطبع ، هنالك تنسيق دائم بين مؤسسات الدولة لنشر خدمات التكنولوجيا والتحول الإلكتروني .

الإجراءات المتخذة لتشجيع نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات التكنولوجية:

- 1- تقديم الدعم الفني للمؤسسات الحكومية والرسمية لهيئة المواقع الإلكترونية التابعة لها لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها.

- 2- العمل على إعداد جدول بالترتيبات التيسيرية التي سَتُعطى من كافة أشكال الرسوم والضرائب بما فيها الرسوم الجمركية والذي يتضمن الأجهزة والتقنيات الحديثة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
 - 3- تنفيذ مشروع خط الطوارئ (114) لضمان وصول الأشخاص الصم إلى خدمات الطوارئ في حالات الخطر والطوارئ من خلال المكالمات المرئية وبالتعاون مع مركز القيادة والسيطرة في مديرية الأمن العام وشركة زين للاتصالات.
 - 4- إتاحة الخدمات المصرفية والبنكية من خلال تهيئة أجهزة الصراف الآلي (ATM) وأجهزة تنظيم الدور والاصطفاف وإتاحة الخدمات الالكترونية E/Banking في البنوك بالتعاون مع البنك المركزي الأردني
 - 5- تقديم الدعم الفني لتوفير التكنولوجيا المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس الدامجة.
 - 6- إعداد جدول بالترتيبات التيسيرية المطلوب من الجامعات توفيرها للأشخاص ذوي الإعاقة والذي يتضمن الأجهزة والتقنيات الحديثة.
 - 7- تهيئة وسائل النقل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال توفير:
 - أ. أجهزة التنبيه الصوتي بمحطات التوقف لذوي الإعاقة البصرية داخل وسائل النقل العام.
 - ب. أنظمة تنبيه بلغة الإشارة لمحطات التوقف للأشخاص الصم داخل وسائل النقل العام.
 - ت. إشارات مرور ضوئية مزودة بأنظمة تنبيه صوتي بحالة الإشارة للأشخاص المكفوفين.
 - 8- يقوم المجلس بتوزيع أجهزة كمبيوتر محمول على الطلاب من ذوي الإعاقة البصرية في الجامعات بشكل سنوي وبواقع جهاز لكل طالب.
 - 9- ألزم قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة (2017) المؤسسات الحكومية والرسمية بتوفير المعلومات بالأشكال الميسرة والتي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الاطلاع عليها وفهم مضامينها وتوفير الأجهزة والتقنيات الحديثة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
 - 10- تنفيذ ورشات عمل تدريبية للجهات الحكومية والرسمية بخصوص الأجهزة والتقنيات المطلوب توفيرها للأشخاص ذوي الإعاقة.
- فيما يتعلق بحقوق الفئات الأكثر ضعفاً وحاجةً للحماية، والتي من بينها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تلتزم الهيئة واستناداً الى قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995 وتعديلاته باتخاذ الاجراءات التنظيمية المناسبة التي من شأنها تيسير استخدام الأشخاص وزيادة تمكينهم من الولوج لخدمات الاتصالات العامة في المملكة بسهولة ويسر، شأنهم شأن الأصحاء من أقرانهم. كما أن دورها يتكامل من خلال مهامها المبينة بالسياسة العامة للخدمات الشمولية في قطاع الاتصالات 2004، التي تضمنت متابعة توفير أجهزة ملائمة لتلك الفئة ودليل الاستعلامات والخدمات المساندة بطريقة ملائمة لذوي الإعاقة من قبل كافة المشغلين المرخص لهم لهم، حيث تم القيام بما يلي:
- تشكيل فريق عمل متخصص لتمكين ذوي الإعاقة من النفاذ إلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات برئاسة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وعضوية كل من المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، شركة البتراء الأردنية للاتصالات المتنقلة (اورانج) والشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (زين) شركة أمنية للاتصالات المتنقلة والجمعية الأردنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (إنتاج) والائتلاف الأردني لذوي الإعاقة والملتقى الثقافي للمكفوفين بالإضافة الى ممثلين عن كل من الإعاقة السمعية والإعاقة البصرية والإعاقة الحركية.
 - هدف فريق العمل إلى توفير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتسخيرها للمساهمة ما أمكن في تعزيز العيش المستقل لذوي الإعاقة والاندماج في المجتمع، بالإضافة إلى توفير أجهزة وتقنيات تقدم الحلول المناسبة لذوي الإعاقة في تيسير طريقة معاشهم، والمساهمة في توفير بيئة مناسبة خالية من العوائق لاستخدام ذوي الإعاقة وأخيراً

- توفير الخدمات التأهيلية والتدريبية لذوي الإعاقة من أجل إيجاد فرص عمل مناسبة لهم في قطاع الاتصالات تكنولوجيا المعلومات.
- تم توفير خدمة الترجمة بلغة الإشارة لمراجعي الهيئة من الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية وذلك من خلال توفير تواصل مرئي (بالصوت والصورة) مع مترجم للغة الإشارة والذي يقوم بدوره بتقديم ترجمة فورية للشخص من ذوي الإعاقة السمعية والموظف الذي يتواصل معه ليتمكن الشخص الأصم من التعبير عن احتياجاته ومتطلباته بنفس الوقت يتمكن الموظف من تقديم الخدمة المطلوبة وبأحسن وجه، علماً أن الهيئة أول مؤسسة حكومية تقدم هذه الخدمة.
 - عقد برنامج تدريبي لموظفي أقسام خدمات الجمهور وشؤون المستفيدين في كل من هيئة تنظيم قطاع الاتصالات وشركات الاتصالات الخلوية (زين، أورنج الأردن، أمنية)، حول آليات وطرق التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وكيفية تذليل المعوقات التي يواجهونها عند حصولهم على خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما تم عقد ورشة عمل متخصصة حول "تعزيز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" دعماً منها للمبادرات الإقليمية الخاصة بالاتحاد الدولي للاتصالات في مجال تعزيز النفاذ لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبمشاركة واسعة من الجهات ذات العلاقة، حيث استهدف ورشة التعرف على السياسات والإجراءات والأدوات والمبادرات التي تتبناها وتعمل بها الجهات المعنية في سبيل تعزيز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعرض قصص نجاح للتوعية والتحفيز تتضمن عرض واقعي وتطبيقي للخبرة المتوفرة في مجال موائمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لذوي الإعاقة.
 - إطلاق مبادرة (معكم - أقوى) بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة الهادفة إلى تفعيل المسؤولية المجتمعية لتبني العديد من النشاطات والإجراءات المختلفة التي من شأنها تسريع وتسهيل نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى وسائل وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد تم توزيع (55) جهاز تابلت على بعض الجمعيات التي تعنى بذوي الإعاقة من مختلف محافظات المملكة، حيث تم تزويد عدد منها ببرامج تتيح توفير لغة الإشارة ليتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية من الاستفادة منها.
 - استلام الشكاوى عن طريق موقع الهيئة الإلكتروني الذي يتيح تقديم الشكاوى لذوي التحديات السمعية والنطقية كونه يحتوي على شخصية كرتونية تقوم بترجمة النص إلى لغة الإشارة.
 - تسعى الهيئة حالياً وبالتعاون مع مشغلي خدمات الاتصالات في المملكة لتطوير وسائل من شأنها تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من قراءة عقود الاشتراك الخاصة بخدمات الاتصالات، بالإضافة إلى تهيئة مواقعهم الإلكترونية ومعارضهم الرئيسية للتوائم مع متطلبات استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة من كافة فئاتهم بالتعاون مع أعضاء الفريق ولاسيما المعنيين بالمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

11. هل يُعتبر وصول الخدمات التكنولوجية المتطورة إلى المجتمعات المحلية النائية في بلدكم هو وصول واسع أو ضيق النطاق؟ هل من سياسات أو برامج لتوسيع رقعة هذه الخدمات إلى هذه المناطق و/أو الفئات؟ الرجاء ذكر أمثلة محددة.

- إن الوصول هو واسع النطاق عبر ما يقدم من خدمات عبر الهاتف النقال التي لا تقتصر على الصوت بل تتعداه إلى خدمات البيانات ذات السرعات العالية، كما أن التغطية الخلوية تشمل جميع المحافظات.
- فيما يتعلق بالبرامج أو المبادرات التي تعنى بضمان وصول التكنولوجيات وبجودة عالية لكافة مناطق المملكة، فقد تم التالي:
 - تطبيق أحدث الممارسات العالمية في تقييم جودة الخدمة، واستخدام منظور جودة التجربة للمستفيد (Quality of Experience) وتقييم الشبكة من خلال استخدام مؤشرات الجودة الرئيسية (KQIs).
 - مبادرة الهيئة الريادية والتي تعتبر الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط في العمل التنظيمي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ حيث أطلقت الهيئة "جائزة المشغل الأفضل في تقديم خدمات الاتصالات الخلوية لعام 2016" وذلك من أجل توفير خدمات الاتصالات الخلوية بأعلى المستويات المطلوبة في كل إقليم وفي كل محافظة في المملكة.
 - وبالإضافة إلى مشروع اختيار 100 موقع في مختلف محافظات المملكة لبناء مواقع راديوية فيها شملت تحسين التغطية وجودة المكالمات فيها، حيث تم تنفيذ المشروع خلال عدة مراحل وعلى مدى 3 سنوات وعلى وجه مما كان له الأثر الكبير في تحسين خدمات الاتصالات في مختلف مناطق المملكة".
- أما فيما يتعلق بالسياسات لتوسيع رقعة هذه الخدمات إلى هذه المناطق و/أو الفئات :
- فانها توضع من قبل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالتعاون مع الجهات المعنية، على أنه يتوفر حالياً سياسة عامة للخدمة الشمولية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد الصادرة منذ العام 2004، وهدفت إلى توسيع رقعة وزيادة شمولية خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في كافة أنحاء المملكة، وبشكل خاص

المناطق والتجمعات السكانية الأقل حظاً ولتمكين شرائح المملكة المختلفة من الحصول على خدمات الاتصالات الأساسية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من النفاذ إلى خدمات الاتصالات. إلا أن السياسة تتضمن الالتزام بتقديم خدمات الصوت الأساسية فقط وليس على الخدمات عريضة النطاق (broadband) وأن الوزارة هي الجهة المسؤولة بموجب المادة (1.3) من ذات السياسة عن " إقتراح السياسة المتعلقة بشمولية الخدمات وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها، ومتابعة تطوير هذه السياسة لتوسيع لتوسيع رقعة انتشار خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أفقياً وعمودياً بشكل يلبي إحتياجات التنمية الاقتصادية والإجتماعية الشاملة في المملكة" وهو الأمر الذي تهدف الوزارة لإنجازه في المستقبل القريب بحسب السياسة العامة للحكومة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد لعام 2018.

12. في حالات النزاع، هل هناك مقترحات أو أفكار للاستفادة من التكنولوجيا في دعم عملية إعادة الإعمار؟

لا بد من الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها في عملية إعادة الإعمار، وعلى النحو التالي:

1. استخدام ونقل تكنولوجيا جديدة ومتطورة وتوطينها.
2. تكنولوجيا التصوير ثلاثي الأبعاد في عمليات إعادة بناء رقمي لمواقع مختلفة.
3. استخدام المسح والرسم ثلاثي الأبعاد.
4. التكنولوجيا يمكن أن تتيح لنا وضع خطط واقعية وقابلة للتطبيق.
5. استخدام تقنيات جمع البيانات عن بعد الخاصة بالكوارث الطبيعية.

سنعمل على بناء شراكات قوية مع المجتمع المدني لاستخدام التكنولوجيا وتعميمها نحو ترسيخ نهج المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات. وسنشجع استخدام التكنولوجيا لتعزيز وزيادة مشاركة الشباب في صنع السياسات العامة، وتعميم الابتكار انطلاقاً من القاعدة ليتسع نطاقها وتشمل جميع القطاعات؛	الإدماج الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا
--	---

13. هل هناك تعاون بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في تعميم خدمات التكنولوجيا؟ وما هي الآليات القائمة لتعزيز هذا التعاون؟

14. الرجاء ذكر أية برامج أو خطط أو سياسات وتشريعات يتم تطويرها أو العمل عليها لتعزيز مشاركة الشباب في صنع السياسات العامة. المجلس الاستشاري لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومن أبرز مهام المجلس التنسيق مع الجهات المعنية لتحديث السياسات الوطنية والنصوص التشريعية اللازمة لتطوير القطاع وتحفيز بيئة الاستثمار. ويتكون المجلس من رئيس المجلس "وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات" بالإضافة إلى 16 عضواً من ذوي الخبرة والاختصاص من القطاعين العام والخاص، وممثلي عدد من المؤسسات الاقتصادية والريادية، والصناديق التمويلية، والشركات المحلية والإقليمية المستثمرة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

يشكل الشباب ثلث سكان المنطقة العربية ممن هم ضمن الفئة العمرية (15-29) سنة. كما ويشكل ثلث آخر من الشباب من الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة. حيث أن تمكين الشباب وإشراكهم في المجتمع خلال هذه الفترة من تاريخ المنطقة، لهما أمران حيويان لوضع أسس جديدة وأكثر استدامة للاستقرار. وقد صدرت الاستراتيجية الوطنية للشباب والذي تتضمن على العديد من البرامج والمشاريع ذات العلاقة بـ:

1. برنامج الشباب والتعليم والتكنولوجيا.
2. برنامج الشباب وسيادة القانون والحاكمة الرشيدة.
3. برنامج الشباب والأمن والسلم المجتمعي.
4. برنامج الشباب والمشاركة والمواطنة الفاعلة.
5. برنامج الشباب والتمكين الاقتصادي.

<p>6. برنامج الشباب والصحة والرياضة. 7. برنامج الشباب وريادة الأعمال والريادة المجتمعية. حيث أن كل برنامج من البرامج المذكورة أعلاه يتكون من عدة مشاريع لتحقيق البرنامج.</p>	
<p>الحكومة الداعمة سنركز، من خلال استخدام التكنولوجيا، على اعتماد الممارسات الحكومية الذكية، وتحسين الشفافية والمساءلة، وتوسيع الوصول إلى المعلومات، وتوفير البيانات المفتوحة (open data)؛</p>	
<p>15. الرجاء ذكر أي مبادرات تم القيام أو الشروع بها في إطار ممارسة الحكومة الذكية وتوفير البيانات المفتوحة.</p> <ul style="list-style-type: none"> تم العمل على اصدار سياسة البيانات الحكومية المفتوحة بتاريخ 2017/8/1 والتي تهدف الى إتاحة البيانات الحكومية ما لم تكن سرية او يعتبر الافصاح عنها انتهاكاً للخصوصية بشكل مجاني وتوفيرها بالصيغة المفتوحة عبر شبكة الانترنت بما يسمح للمستفيدين بإعادة استخدامها وتوزيعها ودمجها لأغراض متعددة. انشاء منصة البيانات الحكومية المفتوحة لنشر مجموعات البيانات الحكومية المفتوحة عليها. اعداد خطة عمل تنفيذية لسياسة البيانات الحكومية المفتوحة والتي تهدف الى زيادة عدد مجموعات البيانات المفتوحة التي يتم نشرها على منصة البيانات الحكومية المفتوحة والبدء بتنفيذها. اصدار تعليمات نشر البيانات الحكومية المفتوحة للجهات الحكومية بهدف توضيح الاجراءات الواجب اتباعها من قبل الجهات الحكومية لنشر بياناتها المفتوحة على المنصة بما يوافق الممارسات الدولية. اعداد المسودة الاولى لرخصة البيانات الحكومية المفتوحة وعرضها على الاستشارة العامة. ادخال مشروع تطبيق وتنفيذ سياسة البيانات الحكومية المفتوحة "الالتزام الثاني" ضمن التزامات الاردن في الخطة الوطنية الرابعة ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة للاعوام 2020-2019. 	
<p>الحكومة الداعمة سنعمل على زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك خدمات الحكومة الإلكترونية، وعلى اعتماد التكنولوجيات الجديدة لنظم التحليل بهدف زيادة الكفاءة والفعالية في وضع السياسات العامة وتنفيذها، بما في ذلك سياسات الحد من الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، وصولاً إلى أكثر الفئات تعريضاً للفقر؛</p>	
<p>16. الرجاء ذكر أبرز الجهود خلال الفترة الأخيرة في تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية.</p> <ul style="list-style-type: none"> يقوم برنامج الحكومة الالكترونية باتمته الخدمات الحكومية ذات الاولوية ومعدل الطلب المرتفع والتي تستهدف المواطنين وقطاع الاعمال حيث كانت ابرز الانجازات كالتالي: <ul style="list-style-type: none"> أطلق برنامج الحكومة الالكترونية لغاية عام 2018 186 خدمة الكترونية لغاية شهر نيسان 2019، اطلق برنامج الحكومة الالكترونية 53 خدمة الكترونية من المتوقع اطلاق 42 خدمة الكترونية خلال ما تبقى من عام 2019 من المخطط اطلاق 115 خدمة الكترونية خلال عام 2020 	
<p>الحكومة الداعمة سنعمل على توفير الأدوات والشبكات التكنولوجية لتسهيل التفاعل بين الجهات المعنية، وتحفيز النقاش العام حول أهداف التنمية المستدامة، ودعم تنفيذها ورصد التقدم المحرز وتحسين المساءلة. وسنركز على استخدام التكنولوجيات الجديدة مثل نظم المعلومات الجغرافية المكائنية، وعمليات رصد الأرض، والبيانات الضخمة والإحصاءات، دعماً للاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية والوطنية، مع بذل الجهود لتوظيف هذه المصادر للمعلومات واستخدامها بطريقة عالية الجودة ومتسقة، بحيث تكمل الإحصاءات الرسمية في توجيه وضع السياسات، وتنفيذها، ومتابعتها</p>	

<p>17. هل تم اعتماد نظم تكنولوجيا جديدة، مثل نظم المعلومات الجغرافية المكانية، والبيانات الضخمة في تحسين توفر وجودة البيانات؟ في أية مجالات تم اعتمادها؟</p> <ul style="list-style-type: none"> • بدأت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتنفيذ عطاء لقاعدة بيانات تحتوي أهم البيانات ل 46 مصدر بيانات من مؤسسات حكومية مختلفة لتشكّل هذه القاعدة نواة لتحليل البيانات الكبيرة • ستقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ببناء نظام دعم القرار بالاعتماد على قاعدة البيانات الكبيرة لتوفيره لدى متخذي القرار • سيعمل النظام على إتاحة أدوات لتحليل البيانات والوصول إلى نماذج وصفية وتنبؤ بالمشكلات لاتخاذ أفضل القرارات لحل هذه المشاكل على المستوى الوطني والمساهمة في وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها. 	
<p>الاستدامة البيئية</p> <p>سنعمل على تتبع التقدم التكنولوجي وعلى ترسيخه وتشجيعه في القطاعات الناشئة حيث يخطو البحث والتسويق خطوات هامة، ونحرص على استدامة الحلول التكنولوجية وتيسر كلفتها وملاءمتها لسد النقص في الموارد الطبيعية</p>	
<p>18. الرجاء ذكر أمثلة عن السياسات أو الخطط التي تشجّع استخدام الحلول التكنولوجية في إطار إدارة الموارد الطبيعية؟</p> <p>المشاريع المطورة باستخدام التكنولوجيا في الجمعية العلمية الملكية بالتعاون ما بين مركز البيئة والمياه ودائرة هندسة الأنظمة وتطوير البرمجيات في إطار إدارة الموارد الطبيعية هي: (مشروع إدارة بيانات ومراقبة نوعية الهواء، المشروع الوطني لإدارة ومراقبة نوعية المياه) لصالح وزارة البيئة والمشروع الوطني لمراقبة نوعية المياه عن بعد وفي الوقت الحقيقي لصالح الوحدة المركزية للبحث والرصد البيئي، ومشروع تقنيات الابتكارات المائية لصالح Mercy Corp + USAID</p> <p>تقوم الوزارة بتشجيع الحلول التكنولوجية لإدارة الموارد الطبيعية وذلك من خلال:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. توفير الأجهزة والبرمجيات لتخزين المعلومات المتعلقة بالثروات المعدنية بكافة أشكالها وأنواعها بحيث تكون متاحة للمتلقي الخدمة. 2. بناء قاعدة معلومات جغرافية وتأمين المرجعية المعلوماتية واستخدام أنظمة معلومات متخصصة (GIS, Prosource) لدعم المشاريع الفنية. 3. استخدام المواقع الإلكترونية لنشر معلومات وبيانات الموارد الطبيعية وإتاحتها للمهتمين. 	
<p>الاستدامة البيئية</p> <p>سنسهّل استخدام ونقل التكنولوجيا الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية، بحيث يمكن تحسين كفاءة استخدام الموارد ولا سيما المياه والطاقة، على نحو يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي والاستدامة البيئية، معتمدين نهج الترابط بين القطاعات. كما سنسعى إلى التشراك في التكنولوجيات الملائمة والموثوقة والميسورة الكلفة وتعميمها ونقلها</p>	
<p>19. هل من سياسات أو برامج توفر للمزارعين وسكان المناطق الريفية فرص اعتماد الوسائل التكنولوجية؟ الرجاء ذكر أمثلة.</p> <p>في مجال توفير برامج توفر للمزارعين وسكان المناطق الريفية فرص اعتماد الوسائل التكنولوجية تقوم دائرة هندسة الأنظمة وتطوير البرمجيات وبالتعاون مع مركز البيئة والمياه حالياً بتطوير مشروعين لمصلحة وزارة البيئة ضمن المكون الثاني للمشروع الممول من صندوق التكيف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمدار من وزارة التخطيط (المكون الثاني): بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، ونشر المعرفة، وتعميم السياسات والتشريعات. هذه المشاريع المطورة ركزت على تعزيز قدرات الفقراء والمناطق النائية للتكيف بشكل أفضل مع آثار تغير المناخ السلبية (في الأربع مناطق الجغرافية لبرنامج التكيف في وادي الأردن ووادي موسى) واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية لبرامج تنمية وتكيف مناخي أكثر فعالية.</p> <p>في مجال كفاءة استخدام موارد الطاقة، قامت الدائرة بالتعاون مع مركز البيئة والمياه بتطوير نظام المراقبة والإبلاغ والتحقق للمشاريع التي تؤثر على التخفيف من الأثر البيئي والتغير المناخي بتمويل من البنك الدولي (MRV). ومع مركز بحوث الطاقة بتطوير موقع إدارة موارد الطاقة (www.energydata.jo) لبيان مصادر الطاقة وتوزيعاتها</p>	

ومؤشرات الأداء المتعلقة بها.	
الاستدامة البيئية	سنعمل على ضمان استفادة كافة الدول الأعضاء إلى أقصى حد من حلول و تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، ونقدم مقترحات للحصول على التمويل من الصناديق العالمية المعنية بالمناخ، ونلتزم المساعدة التقنية من الشبكات العالمية والإقليمية من أجل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وتحويلها إلى رؤى وخطط عمل
<p>20. هل من مشاريع وطنية جديدة تم تمويلها من خلال الصناديق المختلفة المتعلقة بأنشطة تغيير المناخ؟ هل تم تقديم مقترحات جديدة لهذه الصناديق من أجل المساعدة في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً؟</p> <p>لقد تم الانتهاء من إعداد الخطة التنفيذية للمساهمات المحددة وطنياً وأن عملية اعتمادها قيد الإجراء. أما فيما يتعلق بالمشاريع:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. مشاريع الطاقة المتجددة / صندوق كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة JREEEF. 2. مشروع اعتماد النقل الكهربائي (مقترح قيد التمويل من مرفق البيئة العالمي). 3. مشروع كفاءة الطاقة في المباني تنفذه أمانة عمان وممول من مرفق البيئة العالمي. 4. مشروع استخدام الطاقة الشمسية لضخ المياه في المزارع ممول من الاتحاد الأوروبي. 5. مشروع التنمية الاقتصادية والطاقة المستدامة في الأردن SEED والممول من الحكومة الكندية. 6. دعم المجتمعات المحلية (تركيب PV + سخانات مياه شمسية). 7. هناك العديد من المشاريع والمبادرات لترشيد استهلاك بالإضافة إلى تشجيع استخدام الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة. <p>هذا وقد تم تقديم مقترحات مشاريع إلى صندوق المناخ الأخضر (GCF)، ومرفق البيئة العالمي (GEF)، والاتحاد الأوروبي (Climate Med. Project). تقوم الجمعية العلمية الملكية حالياً بتطوير مشروعين ضمن المكون الثاني: بناء القدرة على التكيف مع تغيير المناخ، ونشر المعرفة، وتعميم السياسات والتشريعات. لمصلحة وزارة البيئة وبتنفيذ من صندوق التكيف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ والمدار من وزارة التخطيط. هذه المشاريع المطورة ركزت على تعزيز قدرات الفقراء والمناطق النائية للتكيف بشكل أفضل مع آثار تغيير المناخ السلبية (في الأربع مناطق الجغرافية لبرنامج التكيف في وادي الأردن ووادي موسى) واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية لبرامج تنموية وتكيف مناخي أكثر فعالية.</p>	
درء النزاعات والحد من مخاطر الكوارث	سنستخدم التكنولوجيا في جمع المعلومات وتقييمها ونشرها، في مجال تغيير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، ودرء النزاعات ومواجهة تداعياتها، بما في ذلك أدوات تقديم المساعدة الإنسانية، ونظم الإنذار المبكر، تحقيقاً للتعاوي والمصالحة وإعادة التأهيل. كما سنعمل على تحسين استخدام التكنولوجيات الجديدة للحد من آثار الكوارث، سواء أكانت من صنع الطبيعة أو الإنسان
<p>21. هل من مشاريع لاستخدام التكنولوجيات الجديدة للحد من آثار الكوارث؟ الرجاء ذكر أمثلة محددة.</p> <p>لا يوجد مشاريع تكنولوجية مطورة حالياً</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الهيئة ستسعى إلى دراسة مدى إمكانية استخدام التكنولوجيا في جمع المعلومات وتقييمها ونشرها في القطاعات التي تقع ضمن نطاق تنظيمها أي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد. ● كما ستعمل على تحسين استخدام التكنولوجيات الجديدة للحد من آثار الكوارث المتعلقة بالتحديد بالقطاعات التي تنظمها، بالتنسيق مع الجهات المعنية بالمملكة ومنها المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، الفرق الوطنية للاستجابة لحوادث الأمن السبراني المعنية المعني بتولي إجراء رقابة دائمة للشبكات ولتقنيات التهديد وإمكانات الاستجابة للحوادث. ومن تلك التحسينات تأكيد ملائمة أمن أنظمة الاتصالات في المملكة وقدرتها العامة على التكيف لضمان استمرارية الخدمة في البنية التحتية ولا سيما في حالات الكوارث، والتهديدات السبرانية. 	

درء النزاعات والحد من مخاطر الكوارث	سنركز على وضع وتحديث استراتيجيات للأمن السيبراني وأطر للتشريعات السيبرانية ونظم لحماية البيانات على المستوى الوطني، صوناً للحقوق والحريات الأساسية، في مواجهة مخاطر الحروب والأعمال الإرهابية والجرائم السيبرانية
-------------------------------------	---

22. ما الاستراتيجيات أو الخطط الموضوعية أو التي تم اقتراحها أو وضعها للحفاظ على الأمن السيبراني وحماية بيانات المستخدمين؟

الجهود المبذولة على المستوى الوطني لتعزيز الأمن السيبراني وحماية بيانات المستخدمين:

1. تم تكليف القوات المسلحة الاردنية- الجيش العربي ببناء برنامج أمن سيبراني على المستوى الوطني حيث تمت الانجازات التالية:
 - تقييم شبكات المعلومات على المستوى الوطني وتحديد الثغرات الأمنية ومواطن الضعف والبدء بعلاجها وتلافيها بماء على خطة عمل واضحة ومدروسة.
 - انشاء مركزي استجابة لحوادث الأمن السيبراني (CERTs) أحدهما في القوات المسلحة الاردنية- الجيش العربي والاخر في الحكومة الأردنية.
 - تنفيذ برامج توعية وتثقيف في مجال الأمن السيبراني على المستوى الوطني لكافة الكوادر الحكومية والعسكرية.
 - تنفيذ برامج تدريب تخصصي في مجال الأمن السيبراني على المستوى الوطني لكافة الكوادر الحكومية والعسكرية.
 - اعتماد معايير دولية للأمن السيبراني حيث تم اعتماد معيار (ISO 27001) للوزارات والمؤسسات الحكومية واعتماد معيار (NIST) للقوات المسلحة.
 2. يتم مراجعة الأنظمة والقوانين على المستوى الوطني وبشكل مستمر لوضع الأطر التشريعية والتنظيمية للاستخدام والتبادل الآمن للمعلومات وحماية بيانات المستخدمين وخلق بيئة وطنية محفزة ومشجعة للاستثمار ومن هذه القوانين:
 - قانون الجرائم الالكترونية.
 - قانون المعاملات الالكترونية .
 - قانون المطبوعات والنشر.
 - قانون منع الارهاب.
 - قانون حماية البيانات الشخصية.
 - سياسة البيانات المفتوحة.
- في عام 2012 قامت الحكومة الاردنية بإعداد الاستراتيجية الوطنية لضمان أمن المعلومات والتي حققت مجموعة من الانجازات اهمها
 - انجاز برنامج تقييم مخاطر الشبكات الحساسة بناءً على المعايير المعتمدة دولياً، ويتم الآن استغلال مخرجات هذا التقييم لوضع مجموعة من معايير أمن المعلومات والسياسات اللازمة لاعتماد توجه متطور ومتناسق تجاه أمن المعلومات الوطني بالإضافة الى تحسين الإجراءات الأمنية الوقائية.
 - إنشاء فرق وطنية للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي (CERTs) لتتولى إجراء رقابة دائمة للشبكات ولتقنيات التهديد وإمكانيات الاستجابة للحوادث.
 - إنشاء البنية التحتية للمفتاح العام(PKI) لإدارة تراسل المعلومات والتحقق من الهوية والتوقيع الرقمي بشكل آمن.
 - البدء بإنشاء برنامج للتعاون الدولي في مجال أمن المعلومات لدعم تبادل المعلومات والخبرات وتطوير القدرات.
 - ولماكبدة التطور التكنولوجي المتسارع تم اعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني للأعوام 2018-2023 والتي تهدف الى استعراض الهيكلية العامة لتوفير الحماية للفضاء السيبراني على المستوى الوطني وذلك من خلال انشاء مركز يعنى بالأمن السيبراني الوطني، اضافة الى ذلك فقد سعت الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية إلى تحديد اولوياتها في ادارة منظومة الامن السيبراني الوطني.
 - بناء على اولويات الحكومة تم اعداد الاطار العام للأمن السيبراني وتم اعداد مجموعة من السياسات الوطنية المؤسسية ذات العلاقة بالأمن السيبراني وعددها 20 سياسة. حيث تضمنت هذه السياسات مجموعة من المواضيع كتحديد الادوار والمسؤوليات، وإدارة المخاطر، والتدقيق والمتابعة، ومعايير امن الأفراد، وأمن المعلومات، وضمان أمن المعلومات، والاستجابة للحوادث، والمراقبة الوقائية، وإدارة التغيير وغيرها...

- وفي سياق الجرائم الالكترونية: قامت الحكومة في عام 2015 بإعداد قانون يتعلق بالجرائم الالكترونية
- وفي سبيل حماية بيانات المستخدمين تم اعداد ما يلي:
 - أ. تم اعداد مجموعة من حلقات العمل التشاورية مع كافة الشركاء واصحاب المصلحة ولذلك بهدف اثناء محتوى المسودة بما يضمن تحفيز استثمار الشركات المحلية والدولية
 - ب. تم اعداد المسودة الرابعة من قانون حماية البيانات الشخصية وتم عرضها للاستشارة العامة
 - ج. حالياً يتم العمل على اعداد سياسة الخصوصية لكافة التطبيقات الحكومية

- الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2018-2023
- السياسات الوطنية للأمن السيبراني
 - إطار سياسة الأمن السيبراني
 - 1أ) سياسة الأدوار والمسائلة والمسؤوليات
 - 1ب) سياسة إدارة المخاطر
 - 1ج) سياسة التدقيق والضمان
 - 1د) سياسة الامتثال الدولي
 - 2أ) سياسة نظام العلامات الوقائية
 - 2ب) سياسة الحماية والإفصاح
 - 2ج) سياسة إدارة الموارد
 - 3أ) سياسة معايير أمن الأفراد
 - 3ب) سياسة التصريح الأمني
 - 4أ) سياسة أمن المعلومات
 - 4ب) سياسة ضمان المعلومات
 - 4ج) سياسة إدارة توليف الشبكات
 - 4د) سياسة الأجهزة المحمولة
 - 4هـ) سياسة المراقبة الوقائية
 - 5أ) سياسة الوسائل الدفاعية المتممقة
 - 5ب) سياسة الحاويات والتخزين
 - 5ج) سياسة الدخول الى الموقع
 - 6أ) سياسة إدارة التغيير
 - 6ب) سياسة الاستجابة لدى وقوع حادث
 - 6ج) سياسة التحسين المستمر

الإستراتيجية المطبقة هي الإستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات للأعوام 2018-2023 والتي تم إقرارها من مجلس الوزراء وجاري العمل حالياً على إقرار قانون الأمن السيبراني الوطني.	
درء النزاعات والحد من مخاطر الكوارث	سنسعى إلى تحقيق الاستعمال الأمثل للتكنولوجيا في توثيق المعلومات وتحليلها ونشرها بهدف التوعية بالانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في الأراضي المحتلة وأثر الاحتلال على التنمية
23. بالنسبة لدولة فلسطين والجمهورية العربية السورية، هل من تحديث في توفر ودقة البيانات والمعلومات عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة؟ وهل هذا التحديث ناتج عن سياسات موجهة أو برامج بعينها؟ ما هي؟	
تمويل التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة	سنعمل على تعبئة وزيادة التمويل والاستثمار على مستوى البلدان والمنطقة في مجال التكنولوجيا والابتكار، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، دعماً لأهداف التنمية المستدامة، ونستفيد من خدمات المرافق المالية المتاحة لأقل البلدان العربية نمواً
24. هل من سياسات أو تشريعات أو خطط أو برامج تم اقتراحها أو وضعها أو تحديثها تزيد من توفر فرص التمويل والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار؟ الاعفاءات والحوافز المطبقة منذ شهر 4/2016:	
<ul style="list-style-type: none"> • اعفاء أنشطة قطاع تكنولوجيا المعلومات من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية عند شراء السلع أو الخدمات من داخل المملكة أو الاستيراد من الخارج. • اعفاء أنشطة القطاع من ضريبة المبيعات عند بيع الخدمات . • تخفيض ضريبة الدخل المفروضة على دخل أنشطة تكنولوجيا المعلومات الى 5% بدلاً من 20%. • اعفاء صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات ومنذ عام 2015. • شمول قطاع تكنولوجيا المعلومات تحت مظلة القروض الميسرة من البنوك التجارية وبسعر فائدة لا يزيد عن 5% . • الغاء شرط وجود حد ادنى للاستثمارات غير الاردنية وعدم تقييد الاستثمار في القطاع. 	
تمويل التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة	سنسعى إلى زيادة الاستثمار العام في البحث والتطوير وإلى تحفيز القطاع الخاص على تمويل التكنولوجيا والابتكار، ولا سيما في المجالات التي لها الأثر الأكبر على التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية
25. هل تم زيادة الاستثمارات العامة في البحث والتطوير خلال الفترة الأخيرة؟ وهل تم وضع إجراءات لتحفيز القطاع الخاص على تمويل التكنولوجيا والابتكار، و في أية مجالات يتم تركيز الجهود التحفيزية؟	